ترامب والحلفاء العرب

حسن مدن

واضح أنّ دولاً عربية مختلفة مبتهجة بعودة دونالد ترامب رئيساً لأميركا، فهي ترى تعامله معها مختلفاً في أوجهٍ عديدة عن تعامل الإدارة الديمقراطية السابقة، وقبلها إدارة الديمقراطي الآخر بارك أوباما، الذي صادف وجوده في البيت الأبيض اندلاع أحداث ما عُرف بالربيع العربي في عدّة بلدان عربية في المشرق والمغرب: تونس، مصر، ليبيا، اليمن وغيرها، ولم يكن خافياً أنّ واشنطن أوباما، يومها، كانت تحمل قدراً من التعاطف مع الاحتجاجات التي جرت، ومارست ضغوطاً على حلفائها العرب لتقديم تنازلات، بعضها كان موجعاً لهم. ورغم أنّ الظروف تغيّرت فترة إقامة جو بايدن في البيت الأبيض، إلا أن علاقته مع الدول العربية الحليفة ظلّت تحمل أوجهاً من الالتباس.

على خلاف بايدن، وقبله أوباما، تبدو العلاقة مع ترامب، سواء في ولايته الأولى التي انتهت قبل أربع سنوات، أو في ولايته التي ستبدأ بعد أسابيع قليلة، مريحة أكثر بالنسبة لأنظمة عربية كثيرة.

أكثر ما يُبهج أنظمة عربية مختلفة أنّ ترامب واضح وصريح في أن لا رغبة لديه في التدخّل في السياسات الداخلية لهذه الأنظمة، فلن يمارس عليها أي وجه من الضغوط، لتقدم على توسيع مساحة المشاركة السياسية وحرية التعبير في بلدانها، وإيلاء حقوق الإنسان عناية أكبر، فهذا ملفٌ لا يعنيه وغير داخل في أجندة سياسته الخارجية القائمة على أسس براغماتية صريحة ومعلنة، فالمهمّ بالنسبة له هي المصالح لا المبادئ، من دون أن يعني هذا أن الديمقراطيين كانوا أكثر اهتماماً بهذا الملف، فالأرجح أنهم كانوا يستخدمونه وسيلة ضغط من أجل نيل مصالح أكبر، وأظهروا (الديمقراطيون) أنّهم في كامل الاستعداد لصرف النظر عن دعاواهم في احترام حقوق الإنسان حين يتصل الأمر بتلك المصالح، ولنا أن نتذكّر تصريحات بايدن في حملته الانتخابية عن أنظمة عربية معينة، وسياسته إزاءها بعد أن أصبح رئيساً، لنرى في ذلك خير دليل على هذا.

كتب الصحافي غيفورغ ميرزايان في صحيفة فزغلياد الروسية إنّ عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض تُبشّر «بتغييرات كبيرة في السياسة الخارجية الأميركية»، مشيراً إلى سمتين، على الأقل، من سمات السياسة الخارجية الترامبية المنتظرة يتوقف عندهما الخبراء: تصدير الديمقراطية الليبرالية، ونبذ دبلوماسية «من ليس معنا فهو ضدّنا».

ستكون للسمتين تجلياتهما في سياسة ترامب تجاه العالم العربي. وإذا كانت السطور أعلاه قد جاءت على ما يندرج تحت السمة الأولى، من ترك الحكومات العربية تفعل ما تشاء في علاقتها مع الشأن السياسي الداخلي، فإنّ السمة الثانية تشكل تعاطياً واقعياً مع المستجدّات التي ظهرت في السنوات القليلة الماضية في السياسة الخارجية لبعض الدول العربية التي تُعدّ الولايات المتحدة حليفها الأول والأساس، والتي جاء بعضها ردّة فعلٍ على ما مورس على أنظمة هذه الدول من ضغوط أميركية، حيث نحت نحو توطيد تعاونها مع الصين وروسيا، وكفّت عن أن تُبقي البيض كاملاً في السلّة الأميركية كما دأبت عقوداً، كما مدّت جسور التفاهم مع إيران، متجاهلة الضغوط الأميركية والغربية، وهي سياسة تنمّ عن حكمة، استخلصت من تجربة العلاقة مع الدول الغربية، وفي مقدّمتها أميركا، المعنية بمصالحها هي لا بمصالح الحلفاء.

هذا التوجه «الترامبي» المنتظر، حسب مقال الصحيفة الروسية المشار إليه، لا يخصّ العلاقة الأميركية مع البلدان العربية وحدها. ويعطي كاتب المقال أمثلة على ذلك، فبالإضافة إلى تعزيز السعودية علاقتها بالصين، فإنّ دولة مهمة مثل تركيا، ورغم بقائها في حلف الناتو، واصلت التعاون مع روسيا؛ وهناك أيضاً مثال الهند التي حاولت الولايات المتحدة، من دون جدوى، إجبارها على التوقف عن التعاون مع إيران وروسيا؛ وكذلك مثال المجر التي رفض رئيس وزرائها فيكتور أوربان اتباع السياسة الأوروبية المتمثلة في عزل روسيا. وفيما يتعلق بجورجيا، رفضت القيادة هناك بشكل واضح أن تكون «أوكرانيا» أخرى، والمشاركة في العقوبات ضد روسيا، وحتى قبول القيم الغربية لمجتمع المثليين.

ترامب بوصفه المخلّص المنتظر!

محمد أبو رمان

يبدي دبلوماسيون عرب تفاؤلاً غريباً، أو يذهبون إلى الحدّ من مستوى التشاؤم بعودة دونالد ترامب (الرئيس الأميركي المنتخب) إلى البيت الأبيض... لكن على ماذا يراهنون؟ على أنّه رجل قوي قادر على فرض التسوية، أنّه رجل صفقات، أنّ اتصالات جرت بين دبلوماسيين عرب ودائرة ترامب المقرّبة ووصلوا (العرب) إلى قناعة بأنّه منفتح على جميع الخيارات والاحتمالات، بل أكثر من ذلك هو بالفعل يحمل ضغينة لبنيامين نتنياهو ولا يحبّه على الصعيد الشخصي، وترامب (تحديداً) يحب ويكره، ويقفز على المؤسسات الرئيسية في الولايات المتحدة، ومن ثم، يمكن أن يفاجئ الجميع ويحقق ما لم يحققه أي رئيس أميركي آخر في هذه المنطقة!

قبل أن نُلبس الرجل ثوب المخلّص المنتظر أم الشيطان الأرعن، دعونا لا نبالغ بالقفز على كل الوقائع الموضوعية، وألا ننسى أنّ ترامب ليس الفاعل الوحيد. ومهما تخيّلنا قدرته على القفز على المؤسّسات الأميركية في ترسيم سياساته الشرق أوسطية، فهنالك قيود قوية ومحدّدات قوية ومتغيّرات أخرى لا يمكن تجاهلها، منها المصالح الأميركية الحيوية في المنطقة العابرة للإدارات والرؤساء والمسؤولين، ومنها أنّ تقارير ومعلومات وتقدير موقف توضع على طاولة الرئيس في نهاية اليوم، وتحدّد له الخيارات الاستراتيجية الممكنة، ومنها ما يتعلّق بخلفيته وبقاعدته الاجتماعية الصلبة التي استند إليها للوصول إلى البيت الأبيض، وهي قاعدةٌ لا يخفى على أحد النواة الصلبة فيها والقوى الفاعلة فيها هي البيضاء الأنجلو ساكسونية واليمينية الصهيونية المؤيدة لإسرائيل. ومن ثم هنالك الكثير مما لا يمكن أن يتجاوزه الرجل.

الجانب الآخر، الذي لا يقل أهمية عمّا سبق، أنّ السياسة الخارجية الأميركية، وحتى القوة الأميركية، منيت بالفشل في كثير من الأزمات والحروب والأهداف خلال العقود الأخيرة، وكثير مما جرى التخطيط له لم يتم إنجازه، فمصير المنطقة ليس مرتبطاً بما يقرّره ترامب حصرياً!. صحيح أنّ السياسة الخارجية الأميركية متغيّر مهم ورئيس في المنطقة العربية (في ضوء عدم وجود قوى دولية أخرى فاعلة ومؤثرة بالمستوى نفسه)، لكنه واحدٌ من متغيّرات أخرى عديدة.

بغض النظر عمّا سبق؛ دعونا نحاول الاقتراب أكثر من السياسات الشرق أوسطية المتوقعة لترامب في المرحلة المقبلة، وأدعو المتفائلين به إلى الإجابة عن الأسئلة التالية، لنرى بعدها ما إذا كانوا سيحافظون على مواقفهم أم يعيدوا التفكير فيها.. هل ستكون لصالح الفلسطينيين أم الإسرائيليين؟ هل سيكون ما يقدّمه أفضل من صفقة القرن، أم أسوأ منها؟ ما هو أقصى عرض ممكن أن يقدّمه للفلسطينيين، مقارنة بكل الخطط الأميركية السابقة وبما قدّمه أخيراً؟ وما هو مستوى ضغطه على الإسرائيليين، مثلاً، للقبول بدولة فلسطينية لها أدنى حدود السيادة؟ وماذا عن موضوع القدس؛ هل سيكون ما يقدّمه أفضل مما قدّمه في صفقة القرن؟ أم أقل؟ وهل سيقدر أي أحد من الفلسطينيين على القبول بذلك؟ هل يعني الجفاء (المفترض أو المتخيّل) بين ترامب وبنيامين نتنياهو أكثر من مسألة شخصية أم سينعكس على موقف أميركا من إسرائيل نفسها؟ وهل هنالك بديل في إسرائيل عن نتنياهو يمكن أن يتراجع خطواتٍ كبيرة عن البنيامينية السياسية (بوصفها نموذجاً يهيمن على السياسات الإسرائيلية، كما حلّلت الباحثة ميرنا السرحان في مقال لها على موقع معهد السياسة والمجتمع)؟ وما هي خيارات ترامب مع إيران؟.

وفوق هذا كله وذاك: هل يمكن أن نتجاهل الوعد الخطير الذي قدّمه لإسرائيل خلال حملته الانتخابية بتوسيع رقعتها؟ وماذا عن الفريق الذين رشّحهم لمناصب مهمة في إدارته، هل ما صدر عنهم يبشّر بالخير؟

هل يقود ترامب أميركا إلى الفاشية؟

لميس أندوني

التركيبة العجيبة والخطيرة من مرشّحي الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترمب لقيادة أهم مؤسّسات الولايات المتحدة للسياسة الخارجية والداخلية وصفة انحدار إلى الفاشية وحرب أهلية وإرهاب عالمي. ولا يمكن التصديق عليها، بمجموعها، في الكونغرس، إلا إذا أصاب الحزب الجمهوري لوثة جنون. وحتى المصادقة على نصف هؤلاء تضع أميركا في وضع غير مسبوق من الانحياز إلى العنصرية واليمين المتطرّف واستحلال الجرائم. إذا جرى قبول عدد من هؤلاء المرشّحين، خاصة في المواقع الحساسة، مثل وزارة الخارجية والمدّعي العام ومؤسّسة الأمن الوطني والهجرة، فالخطوة الأولى ما بعد الانتخابات ستكون قمع الحركات المؤيدة للفلسطينيين وترهيب العرب والمسلمين، أكانوا ممن أيدوا ترمب أو صوّتوا لكامالا هاريس في الانتخابات الرئاسية.

الموقف من القضية الفلسطينية والفلسطينيين شديد الوضوح؛ عنوانه ترشيح أول شخص ينتمي إلى المسيحية الصهيونية سفيراً لواشنطن لدى تل أبيب، ورجل أعمال صهيوني متطرّف مبعوثاً خاصاً للشرق الأوسط، ويرأسهما مرشّح موقع وزير الخارجية الذي يؤيد بشكل مطلق رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو.

كانت أميركا، وستبقى، تمارس الإرهاب، وتغزو، وتبرّر حروب الإبادة، فهي ستشارك في حرب الإبادة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين بشكل يومي ومستمر، لكن عهد ترامب هو عهد «تشريع العنصرية»، وجعل المؤسسات الأمنية الموجودة أكثر وحشية تحت شعار «أميركا أولاً»، الذي جذب ضحايا القمع من فقراء وأقليات ومهاجرين اعتقدوا أن ترامب سيحمي أميركا وينقذ الاقتصاد ويوفر الوظائف. ومن الضروري هنا الإشارة إلى أن موقف فريق مرشّحي ترمب من أميركا اللاتينية والمهاجرين مرتبط إلى حد كبير بالموقف من القضية الفلسطينية، فمجرد ترشيح توم هومان الملقب «قيصر الحدود» لإدارة الهجرة، وماركو روبيو، المهووس بعقلية الحرب الباردة والكاره يساريي أميركا اللاتينية، وزيراً للخارجية، يعيد جيران أميركا على الحدود الجنوبية إلى عهد مبدأ اعتبارها «منطقة نفوذ وهيمنة أميركية»، فعداء روبيو لمن يعتبرهم يساريين في الأميركتين، الوسطى والجنوبية، ينسحب على عدائه المعلن لأي رئيس دولة لاتينية يؤيد القضية الفلسطينية، أو لمجرّد انتقاد إسرائيل، وقد جاهر روبيو بذلك علناً. وقد يعني هذا محاولة تنفيذ عقوبات على الدول التي يقودها رؤساء ينتقدون إسرائيل أو يتعاطفون مع الفلسطينيين، قد تؤدّي إلى معاقبة مواطني هذه الدول، في حال مجيئهم الى أميركا أو توقيفهم على الحدود لمحاولتهم الدخول بشكل قانوني. فالعنصرية والتشدّد حيال المهاجرين ومن تصفهم واشنطن بالإرهابيين، وهذا نعت يرمى به العرب والمسلمون، لا تقتصران على روبيو وهومان، وإنما، والأهم، المرشحان لموقع النائب العام، وهو أعلى موقع قانوني في أميركا، مات جايتز، ووزيرة الأمن الداخلي كريستي نويم. هؤلاء معاً يشكّلون رباعياً يمينياً متطرّفاً، خصوصاً أن ترامب قد يكلف الأخيرَين بالانقضاض على طلبة الجامعات والحركات المؤيدة للفلسطينيين، والعرب والمسلمين، بالرغم من تصويت نسبة كبيرة منهم في ميشيغن له.

يبدو واضحاً أن ترامب يحاول أن يشكل فريقاً متكاملاً من المتطرّفين الذين يدعمون اليمين الصهوني بدون كلمات منمّقة، فبالإضافة إلى روبيو الذي شبّه الشهيد يحيى السنوار بأدولف هتلر، فإن اختياره لمايك هاكابي، الإنجيلي المسيحي الصهيوني، سفيراً لدى إسرائيل، جاء ليس فقط ترضية لقاعدة ترامب بين أعضاء الكنيسة الإنجيلية الصهيونية، وإنما ليكون سوطاً على رقاب الفلسطينيين والعرب، فهو سيحاول استثمار المسيحية الصهيونية لمحاربة الفلسطينيين في كل مكان، فيما ستكون مرشحة ترامب لتمثيل واشنطن في الأمم المتحدة، إليز ستيفانيك، صوت أميركا في العالم لتجريم التضامن مع الفلسطينيين، وأي مهاجمين أو منتقدين لإسرائيل حتى في أروقة الأمم المتحدة. وقد اشتهرت هذه باستجوابها الترهيبي، وإن كانت جاهلة من حيث الفهم والمعلومات، رئيسات جامعات كولومبيا وهارفارد وبنسلفانيا، لسماحهن بالنشاطات المعارضة لحرب الإبادة الإسرائيلية والدعم الأميركي غير المحدود للكيان الصهيوني، وسبّبت تشويه سمعتهن، ما اضطر اثنتين منهن إلى الاستقالة من منصبيهما.

> يريد ترامب أن يفرض «حلّاً»، ليس بمعنى التفاوض، بل شروط استسلام، تجعل من الدول، والأهم الشعوب العربية، في خدمة إسرائيل ومشاريعها

أما «قطب العقارات»، ستيفن ويتكوف، المرشّح لمهمة المبعوث الخاص إلى الشرق الأوسط، فهو صهيوني متطرّف ومليونير يكاد يكون توءماً لجاريد كوشنر صهر ترامب، فهو مثله، يعتبر فلسطين مساحة عقارية مباحة للصهاينة وللاستثمار والنشاط العقاري، وما الذي سيمنعهما بعد أن دمّرت إسرائيل غزة؟!، وكان كوشنر قد تحدّث صراحة عن مشاريع منتجعات سياحية على شواطئها.

باختصار؛ لم يبق إلا أن يضم ترامب سموتريتش وبن غفير إلى طاقمه، لكن الأمر أكثر تعقيداً من ذلك كله. ومع أن رجال الرئيس يتماهون مع قادة المستوطنين، إلى حد أن هاكابي دعا إلى الاعتراف بالجولان المحتلة جزءاً من دولة إسرائيل، لكن هذا لا يعني أن ترامب سيعطي إسرائيل كل ما تريد؛ فهو لا يؤمن بالحروب المستمرّة وطويلة الأمد، ويرفض جر الجيش الأميركي إلى المعارك، لكنه يفهم معنى «الضربة الساحقة»، وما يهمّه أن تكون ضربة ساحقة فعلاً. وسيعمل على ترهيب الدول العربية، فالتطبيع مع السعودية يهمّه أكثر من بناء المستوطنات، وسيسمح أو يعترف بتوسيعها أو ضمّها وفقاً للمصلحة الأميركية. لذا؛ لا بديل عن استمرار المقاومة، ولو فكراً أو كتابة، والانضمام إلى حركات مناهضة التطبيع والمقاطعة الاقتصادية.

وحتى لو فرضنا جدلاً أن ترامب لن يسمح لإسرائيل بعرقلة تحقيق مفهومه «أميركا أولاً»، أي إسرائيل ليست أولاً، بل يدعم إسرائيل بقدر خدمة أجندتها أهداف أميركا، فصحيحٌ أنه قد يستطيع وقف «العمليات العسكرية» لإسرائيل في غزّة، لأنه يعتقد أن ما حدث يكفي لتركيع العرب، وصحيحٌ أنه لا يريد حرباً إقليمية بين إسرائيل وإيران، لكن ذلك لن يجلب العدالة ولا ينهي المعاناة للفلسطينيين. أقول هذا لأنني فوجئت ببعض من صوّتوا لترامب وبعض المحتفلين بانتصاره، وهنا أقصد مؤيدي القضية الفلسطينية الذين يعتقدون أن مجيئه سينهي الحروب بعد التجربة المريرة مع كذب الحزب الديمقراطي.

ومع أننا كلنا نريد وقفاً فورياً لإطلاق النار، لكن هناك شعور متنام من الاستسلام بين العرب والفلسطينيين، خوفاً على وضع البلاد العربية، وإنْ كان هذا الشعور مفهوماً، إلا أنّه إساءة فهم لترامب، وأسلوبه في الهيمنة. ففي نهاية المطاف هو يريد أن يفرض «حلّاً»، ليس بمعنى التفاوض، بل شروط استسلام، تجعل من الدول، والأهم الشعوب العربية، في خدمة إسرائيل ومشاريعها الاقتصادية والأمنية عملياً وليس كلاماً فحسب. لا أستطيع التعميم، لكن الشعور عند الأغلبية هو الخشية من ترامب، فهو لا يهتم بسيادة الأردن، ولا يجامل أي حاكم عربي، ولا يقبل منهم إلا الانصياع. ولكن، لنتذكّر أن مجيء ترامب لا يشكل خطراً علينا فقط، وإنما، كما أسلف المقال في بدايته، يقود أميركا إلى الفاشية أو إلى حرب أهلية. ولذا دعا وزير الاقتصاد الأميركي السابق، روبرت رايخ، الأميركيين إلى تشكيل جبهة موحدة في مواجهة عهد ترامب.

إذن، لسنا وحدنا، بل سيكتشف الأميركيون قريباً ما هو خطر ترامب، إلا إذا تدخّلت المؤسّسة الأميركية، وأنا أؤمن بوجود دولة عميقة، لمنع التدهور نحو الفاشية.

(إعلامية من الأردن)

كاريكاتير **صفاء عودة**

هدم البيوت في غزة

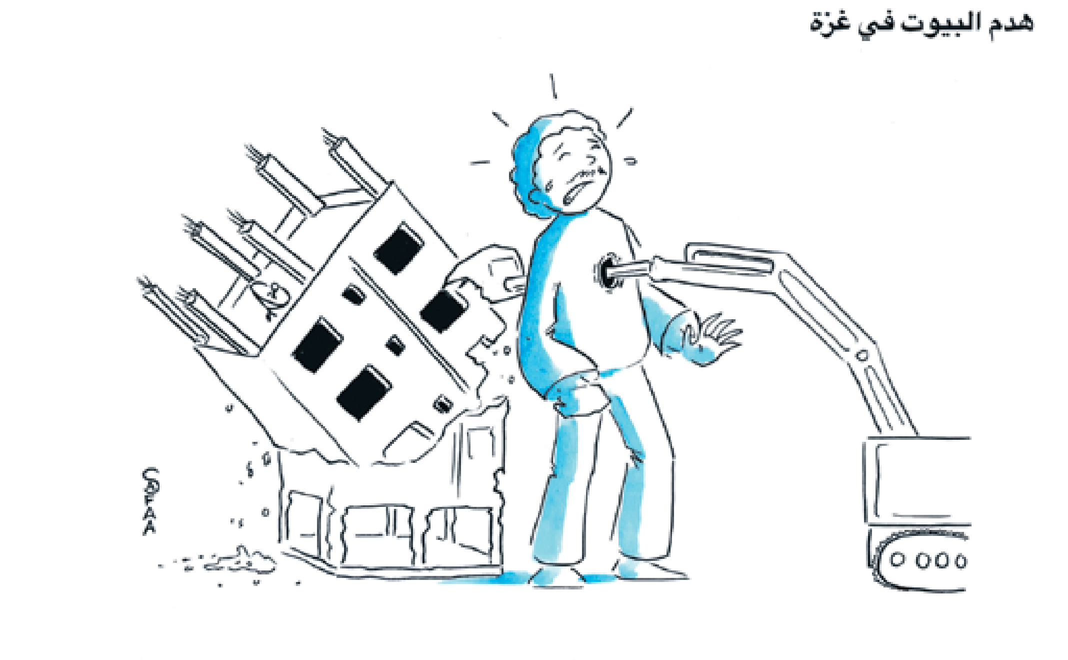

www.alaraby.co.uk AlAraby.ar

عن قمم القاع العربي

نبيل البكيري

ظلت مؤتمرات القمة العربية تعبيراً واضحاً عن مدى العجز الرسمي العربي، ومدى ما وصل إليه نموذج الدولة العربية الراهنة من ضعف وترهل، وفقدان القدرة على التعبير عن تطلعات شعوبها وآمالهم وطموحاتهم وتوقهم إلى حياة حرّة وكريمة، وهو ما جعل انعقاد مثل هذه القمم أشبه ببرتوكول روتيني لا قيمة له في واقع هذه الشعوب التي فقدت الأمل بأي شيء عربي رسمي، وأصبح هنالك بون شاسع بين العربي مواطناً وحاكماً.

لهذا كله، أصبحت أي قمة عربية تُعقد لا معنى لها ولا تمثل أي شيء بالنسبة للمواطن العربي البسيط من المحيط إلى الخليج، وهو الذي أوقف إيمانه بأي شأن رسمي، ما يُعاظم الفجوة الكبيرة بين قاع العالم العربي، حيث مواطنوه، وقممه الرسمية التي تعبر عن قاع السقوط الذي وصلت إليه حالة العالم العربي كله.

لا تتعلق المسألة اليوم بأي حال بالتعبير عن حالة الإحباط والعجز والفشل الذي بات سيد الموقف عربياً، وكيف رسمت حرب غزّة خريطة الوجدان والمشاعر والطموحات والخيبات العربية المتراكمة، وإنما يتعلق الأمر بأهمية التعبير الواضح والصريح عن هذه الحالة العربية الشاذّة التي ستأتي الأجيال القادمة، وتكون لديها رؤية دقيقة عن هذه اللحظة العربية التي عاشها آباؤهم وأجدادهم في ظل أنظمةٍ، من أهم وظائفها كيف تعمل على تجميد مشاعر المواطن العربي وتجفيف أي أثر للكرامة في وجدانه ومشاعره وإبقائه كائناً بليداً مسلوب الإرادة. حالة الضمور والانحسار في المشاعر العربية التضامنية والأخوية، فضلاً عن المشاعر الإنسانية المجرّدة، وفقدان هذا المواطن العربي، حتى في ظل هذا الفضاء التواصلي المفتوح لأي قدرة على القول والتعبير عن مشاعره، أصبحت مخيفة، وتعكس إلى أي حدٍّ جرى تدجين الشخصية العربية. وبالتالي، ما تقوم به هذه القمم العربية خطير، إذ يعكس انعقادها الروتيني، من دون قرارات حقيقية، حالة من التطبيع مع واقع الإبادة والحرب اللذين تتعرّض لهما غزّة، ثم لبنان أخيراً.

ليست الكارثة اليوم في ما تعيشه النخب العربية الحاكمة من انفصال عن واقعها، إنما في حالة الانفصام الشعبي العام والمخيف وتطبيع هذه الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج مع واقع الدم والأشلاء والجوع والخوف والدمار الذي تعيشه غزّة. حالة التطبيع والألفة مع هذا المشهد أكثر إيلاماً من حالة الخور النخبوي العربي الذي يُفهم في سياقه نوعاً من أداء هذه النخب للواجب المطلوب منها غربياً أن تقوم به للأسف.

الصمت الذي يخيم على المشهد العربي العام، قاعاً وقمةً، هو الأكثر خطراً على فقدان هذه الأمة كرامتها، مع تطبيعها مع حالة فقدان الكرامة هذه، ما يجعل الجميع ينسى ويطبع مع واقع الصورة المرسلة هذا، والتي يُراد من خلالها إجبار الذهنية العربية على القبول بها أمراً واقعاً وحتمياً، ونتيجة طبيعية لكل من يحاول أن ينتصر لكرامته وأرضه ووطنه وحريته وحقه في حياة حرة كريمة.

ليس في هذا القول تجنّياً على الواقع الأكثر سوءاً، فقد أصبح الواقع نفسه يعبّر عن نفسه بدون أن يحتاج منا تحشيد أي لغة وأي مفردات قد تكون أقل قدرة على توصيف واقعنا الراهن، نحن العرب، الواقع السيء والمهين الذي خرج كل الأحرار في العالم لرفضه وإدانته، فيما العالم العربي في سبات عجيب، قاعاً وقمة.

> يعبّر الواقع العربي عن نفسه بدون أن يحتاج منا تحشيد أي لغة وأي مفردات

ولهذا كله، أبلغ ما يمكن أن تقدّمه لنا هذه القمم والبيانات أنها تعبير دقيق ليس عن حالة النخب الحاكمة وحدها، بقدر ما هي تعبير دقيق من القائمين على هذه القمم عن واقع الشعوب أيضاً، الشعوب التي فقدت حتى القدرة على الاستنكار والقدرة على التألم مما يجري لإخوانهم في غزّة ولبنان وغيرها، هذا الواقع السيء الذي أصبحت تشكله تفاهات الساسة وعجزهم وفشلهم وخيانتهم كل شيء، بما في ذلك خيانة ضمائرهم قبل كل شيء كبشر يفترض امتلاكهم ضمائر إنسانية حية، يمكنها أن تستنكر على الأقل ما يجري من حرب إبادة ضد شعب محاصر أعزل خذله الجميع. صحيح أنّه جرى تدمير غزّة، وارتُكبت مجازر وإبادة جماعية بحق أهلها، رغم ذلك كله، صمدت واحتسبت ما جرى لها وقابلت مصيرها بعزّة وإباء وكرامة، وصمدت في وجه جملة الأهداف التي أعلن جيش الاحتلال الصهيوني عن إشعال الحرب ضد غزّة لأجلها، ولم يتحقق من هذه الأهداف شيء، رغم حجم الخسارات التي لحقت غزّة وحركة حماس وقيادتها، ما يحتم على الجميع أن ينقذوا أنفسهم من خلال صمود غزّة وإيقاف الحرب الظالمة ضدها، حتى يمثل صمود غزّة طوق نجاة للمنطقة مما ينتظرها، في حال طال أمد هذه الحرب من دون إيقافها عند هذا المستوى.

(كاتب يمني في إسطنبول)

هل المغرب قوة إقليمية؟

عبد القادر الشاوي

الحديث عن قوّة المغرب مفترض أنه ينهض على مزاعم «شخصية» يبلورها أصحابها، في أحيانٍ كثيرة، في ارتباط بظرفية ممتدّة في الزمن، تنبني على ثلاثة سِجلّات قد تكون متداخلة: أولاً، المشاريع التَنموية، ذات الطبيعة الإصلاحية، المسطّرة في برامج الحكومات المتعاقبة (وقد تعجز عن تحقيقها كلها أو بعضها)، وَتَرِدُ، بوضوح أكبر، في الخطب الملكية المتعلّقة بالتنمية في العموم، أو بمجالات مخصوصة، وإشاراتٍ إليها وَرَدَت في «النموذج التنموي» من زاوية التقويم والتشخيص. ثانياً، القضية الصحراوية التي تحوّلت، في السنوات الأخيرة، من موقع الدفاع العام إلى الهجوم الخاص الذي يبرّره احتدام الصراع ضد الدولة الجزائرية، وبعض الدول الأخرى الموالية لأطروحتي الانفصال وتقرير المصير، هذا بالإضافة إلى انتهاج المغرب سياسة منفتحة مكّنته من اقتحام فضاءات كانت مغلقة في وجهه، أو هَجَرَها من تلقاء سياسته، مع المراهنة على تَحْشِيدِ الدعم الدبلوماسي والسياسي، إلى جانب التقدّم الملحوظ في التعاطي مع القضية على صعيد الأمم المتحدة والقرارات الصادرة عنها في ما يتعلق بمشروع الحكم الذاتي. ثالثاً، «المخطّط» الدبلوماسي المصحوب بالاستثمار الاقتصادي، الذي يتحول تدريجياً إلى أسلوب في الضغط السياسي قصد الإقناع أو الإلزام، من دون أن يكون مجدياً، باستراتيجية ذات طابع هجومي (معي لا ضدي)، على قاعدة المصلحة الوطنية الخاصة... قد نقول: من خلال معادلة «تفعيل» التوتر و«استعجال» الحسم، والقضية الصحراوية هنا هي العنصر البارز في المعادلة، مع ما يترتّب عنها، بطبيعة الحال، من تناقضاتٍ لا يتوقعها صنّاع تلك الدبلوماسية على الصعيد الدولي، وفي العلاقات الثنائية، أو على الصعيد الإقليمي.

المغرب الرسمي إذا ما تحدّث لا يتحدث عن القوة، بل عن التطورات والوقائع والمخططات الاقتصادية من خلال الخطب الملكية، كما جاء أعلاه، وأحياناً من خلال البيانات الوزارية، إلخ. ولذلك، يمكن القول إن الحديث عن القوة استنتاج ملاحظين (مراقبين)، أو نشطاء، أو أجهزة، لأنهم من يفترضون، من مواقع مختلفة، للممارسة السياسية والاجتماعية أفقاً وتصوّرات ومواقف تجعل المغرب في قلب صراع إقليمي محتدم، أو في قلب تحوّل اقتصادي واجتماعي نوعي، أو في حركة دبلوماسية في ضوء ما تفرضه القضية الصحراوية من متطلبات.

كذلك، يترافق الحديث عن القوة مع حالة من «شعور» متضخّم بـ«العزّة الوطنية»، أو ما يمكن تسميته «الأنا الوطني الشوفيني»، من الصعب أن ننكر عليه ما يستند إليه في التأمل، وفي التأويل، من عناصر تاريخية وسياسية وإيديولوجية تمظهرت أغلبها، بصورة ملحوظة، في العشرية الأخيرة في علاقة مباشرة بما انتهى إليه ما سمّي الربيع العربي... فرأينا كيف أسقِطَت أنظمة وكيف دُمّرت أوطان بصورة رهيبة ومفزعة تخيف جميع الماسكين بالعقائد المطلقة والشمولية.

أضيف إلى ذلك أنَّ النموذج التنموي، الذي كان مدار مناقشات واستشارات عمومية، من خلال التشخيص الذي قام به لبعض البنيات الاقتصادية والاجتماعية، بصرف النظر عن أسلوبه وطريقته، يكذّب، في جانب كبير من مقترحاته، مختلف الادّعاءات الوهمية التي يتعلق بها من ينافح عن «الأنا الوطني» بحميّة زائدة، وهو لا يصوغ، في الواقع، إلا نوعاً من التعبير الإيديولوجي المقلوب عن ضمور «الوعي النقدي»، وغلبة التصوّر الديني الحامل لمثالية الأفراد وأحلامهم الخاصة، وكذا للهيمنة التي تمارسها الدولة «الدينية» من خلال الاختيارات غير الديمقراطية التي تنتهجها في مختلف مجالات التطوّر والنماء.

مجمل القول أن مفهوم «قوة المغرب» الوارد في بعض الخطابات الإيديولوجية، وفي أكثرها إثارة من الناحية الإعلامية، لا أراه إلا من خلال مستويات ثلاثة، من حيث الدوافع والاهتمام والأهداف: السياسي العام، من خلال الدبلوماسية والإعلام، إلى ما فيهما من مواقف وتصورات. الاقتصادي، من حيث المظاهر والإصلاحات الجارية والتوقعات المنتظرة. الإيديولوجي، وفي العمق منه ما أسميته «الأنا الوطني الشوفيني»، وأصحابه ينعتونه بـ«الموري»، والمغرب في اعتقادهم «قوة إقليمية نافذة».

لقد ظهرت هذه المستويات وتقوّت في ارتباط مع الأوراش الملكية المنزلة، وفي تواشج مع الإيديولوجيا الإسلاموية، الشعبوية التي أعلت من طبيعة «الهوية الذاتية»، ولكن أيضاً من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والدور الذي تقوم به في صياغة «الوعي الجماعي». بل يمكن القول إن المستويات المذكورة، وهي تتبلور سريعاً في صيغ إيديولوجية مع تطور قضية الصحراء وتحدّيات الجوَار، هي عنوان العهد الجديد منذ بداية الألفية الثالثة، والصيغة التي تتلاءم معه للدفاع عن الطموحات التي يعمل من أجلها في مجالات مختلفة، وعلى الصعيد الإفريقي بوجه خاص، والمتوسطي في حدود. يزكي هذا التصوّر أن الخطب الملكية، المتعلقة بـ«استراتيجية مغرب 2050» أصبحت، منذ فترة بعيدة، بمثابة نقد مناسباتي لقضايا التطور في البلاد، ومقترحاتها مراجع وإحالات للتغلّب على الأوضاع الاستثنائية القائمة فيها كذلك.

يلفت الانتباه إلى أن القائلين بـ«قوة المغرب» هم، في الغالب، إعلاميون وسياسيون يعملون، مستغلين في ذلك وسائط متنوعة، في سبيل الإقناع بخطاب يرمي إلى جعل القوة، في كونها مفهوماً، عنصراً مركزياً في التفكير العام.

لا يأخذ القائلون بـ«قوة المغرب» بالاعتبار، بسبب العمى الإيديولوجي، أن رمزية المعنى و«فصاحة» الادّعاء، يتناقضان مع الحقائق العامة التي يعرفها المؤرّخون والاقتصاديون وعامة المشتغلين بالبحث والمعرفة، تلك المتمثلة بشكل خاص بالآتي: أولاً، مصادر الثروة في المغرب محدودة، لا تستجيب لحاجياته المتنامية مع تزايد عدد السكان والإكراهات الدولية والطبيعية، ولذلك كيَّف اقتصاده حسب طبيعة الإنتاج والقطاعات المنتجة الموجهة للتصدير. ثانياً، إن الاقتصاد المغربي يعتمد كلياً تقريباً على القطاع الفلاحي (بعد ما يزيد على 60 سنة من تاريخ الاستقلال ما زالت نسبة النمو تعتمد على المتغيّرات المناخية). ثالثاً، مع الإشارة إلى عامل هيكلي يتمثل بعدم التوافق، الملاحظ من المختصين، بين العرض والطلب على اليد العاملة، ما يجعل البنية الاقتصادية ضعيفة إلى متوسطة المردودية والقيمة، وهو ما ينعكس على القدرة المفترضة لاحتواء عطالة الشباب (أزيد من 25% حسب أرقام «المندوبية السامية للتخطيط»). رابعاً، والأهم من ذلك كله، أو هو نتيجة له: تأخّر (وتخلّف) البنى الاجتماعية والأوضاع المتردّية لعامة الفئات المتضرّرة من ذلك، وهي كثيرة ومُفَقَّرة. زد على ذلك أن الهدف المعلن للتقليص من حجم الفقر والتغلب على الأمية في البادية والمدن لم يحقّقا، رغم المجهودات المبذولة، شيئاً كثيراً بعد مرور سنوات طويلة ومؤلمة من تجارب التنمية غير المنتجة.

> الهدف المعلن للتقليص من حجم الفقر والتغلب على الأمية في البادية والمدن لم يحقّقا، رغم المجهودات المبذولة، شيئاً كثيراً

مجمل هذه الأوضاع، وهي مستخلصة من طبيعة التوجه الاقتصادي، والنتائج التي يحققها على صعيد المجتمع، تقود، في العموم، إلى ترسيخ البنية التبعية للاقتصاد المغربي، وتعرقل تطوير بناه الاجتماعية والإنسانية في الاتجاه الذي يخدم التنمية المستدامة على أكثر من صعيد، وبخاصة في ما يرجع إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. وهي بهذا كوابح بنيوية قد لا تؤهل المغرب لخوض غمار المنافسة القارّية أو الإقليمية على الوجه المطلوب... من دون الحديث عن الأوضاع «الديمقراطية» المعلنة التي قد تؤثر في ذلك، فتجعل «أهلية» المدافعين عن القوة أضعف من الخطاب التعبوي اللاهب الذي يتلهون بمزاعمه.

وعلى هذا، يمكن القول إن «الشعور الوطني»، وفي طياته مفهوم القوة الإقليمية، يجب أن يكون شعوراً بالحاجة إلى التقدّم، لا الإحساس الذاتي بواقع التخلف، أو الرغبات الخاصة (الشعورية والوجدانية والإرادوية) المرتبطة بضرورة تجاوزه بطريقة وهمية، اعتماداً على الصيغ الإيديولوجية الرامية إلى التغليط. ومن المفهوم من هذا أن المعنى الحقيقي والرشيد للقوّة الإقليمية في تجارب الدول والشعوب يعتمد أساساً على اقتصاد قوي ومتطوّر، ومجتمع ينعم بالازدهار والسلم، وديمقراطية عمادها دولة الحقّ والقانون.

(كاتب مغربي)

عندما يدفع الفلسطينيون ضريبة المحرقة؟

صلاح الدين الجورشي

عندما شرعت إسرائيل في الهجوم على غزّة للانتقام من عملية السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وقصفت عدّة مناطق في القطاع، توجّه صحافي بسؤال إلى مجموعة أطفال لمعرفة ردود فعلهم. قال أحدهم، بكل ثقة ووعي: «نحن أبناء غزة ممنوع عليهم أن يكبروا». بهذه الكلمات البسيطة، لخّص هذا اليافع أزمة الأجيال المتلاحقة في فلسطين، وكشف حجم الحقد الذي يحمله الإسرائيليون ضد الأطفال وأمهاتهم. فالحرب المستمرّة منذ سنة وشهرين ليست ضد ثوّار يحملون السلاح ويدافعون عن وطنهم وعرضهم، وإنما هي حربٌ بالأساس ضد الأطفال والنساء، اللاتي يلدن والمسؤولات عن تربيتهم وشحنهم ضد المستعمر الغريب.

كيف يمكن تعليل كل هذا الحقد الذي تجلى في أبشع صوره منذ اندلاع الحرب؟ هل يستحقّ الفلسطينيون كل هذا التنكيل والقتل الأعمى؟ ما هي الجرائم التي ارتكبوها في حقّ اليهود حتى يحاطوا بكل هذا الجحيم؟ ... قال الحاخام البارز في أوساط الصهيونية الدينية دوف لينور: «لن نغفر للعرب ما فعله بنا الألمان»، ونعت العرب بأنهم أحقر الأمم إلى جانب السود. ويعلم جيداً هذا العنصري أن العرب لم يكونوا شركاء في المحرقة التي قتلت معظم أفراد عائلته خلال الحكم النازي، بل هم الذين حموا اليهود من تصفيات عرقية فظيعة في عديد الدول، مثل تونس والمغرب والعراق وسورية. وهم الذين سبق لهم أن مكّنوا اليهود باعتبارهم أقلية من تبوؤ مناصب عليا في الأندلس، وفي غيرها من حقب تاريخية، فما هو الرابط، إذن، بين الحقد النازي الذي فجره أدولف هتلر ضد اليهود والعرب باعتبارهم أمة احتضنتهم ومكّنتهم من المشاركة والاندماج.

ما يجري في غزّة هو فقدان المعنى بامتياز. حالة من الهستيريا التي تجاوزت حدود العقل والقانون، وامتدّت عبر الزمن في انفلاتٍ غير مسبوق، وهو ما أدّى بعديد من الجنود الإسرائيليين إلى الانتحار، أو الاعتراف بأنهم تورّطوا في جريمة كبرى. من ذلك اعتراف الجندي آرييل شورتز، في مقال في موقع «والا»، بأنه لم ينخرط في الجيش الإسرائيلي لتنفيذ خطة التجويع في شمال غزّة، قبل أن يضيف: «في وسط الحرب، من الصعب تكوين رأي وإيجاد لحظة للتفكير بوضوح. لكن عندما فتحت الهاتف في الأيام القليلة الماضية شعرتُ بألم في معدتي واختناق في حلقي.. شعور بأن شيئاً سيئاً للغاية يحدُث بعيداً عن قلوبنا وعقولنا جميعاً»، وأقرّ بأن الحملة التي تشنها الحكومة الإسرائيلية بحجّة إسقاط حكم حركة حماس في الشمال ليست في الحقيقة سوى «ذرّ للرماد في عيوننا جميعاً». فالهدف الاستراتيجي من هذا الدمار المنهج تحويل غزّة إلى أرض محروقة غير قابلة للحياة.

في خط موازٍ، الغرب مستمرٌّ في تنفيذ سياساته المريبة. يكذب عندما يصرّح قادته بأنهم عاجزون عن إيقاف حرب الإبادة، لأن عديدين منهم شركاء في دعمها، مباشرة مثل أميركا وبريطانيا، أو من خلال منع المنظمات الدولية من القيام بدورها، فمنظومة الأمم المتحدة مهدّدة بالانهيار بسبب عجزها عن اتخاذ أي قرار ملزم ضد إسرائيل، وأمينها العام لم يبق له سوى الخطابات التي لا جدوى من ورائها. كما أن المحكمة الجنائية الدولية التي تجرّأت وشرعت في محاكمة إسرائيل وجدت نفسها غير قادرة على الاستمرار في مهمّتها، بسبب الحملة المضادّة لها ولرئيسها الذي يجد نفسه ملاحقاً قضائياً في تهم باطلة حرّكتها ضده الدوائر الصهيونية، فالأقوى هو الذي يرسم السياسات الدولية، ويضبط إيقاعات تطبيق القانون وضد من يتم تنفيذه. لنعُد إلى كتاب «هزيمة الغرب» للمؤرّخ والسوسيولوجي الفرنسي إيمانويل تود لفهم عمق الأزمة التي يواجهها الغربيون على مختلف الأصعدة. يعتقد أن ظلم الغرب الفلسطينيين وتجاهله محنتهم «لا بد من تقويمه»، وأن لا يبقى «مسانداً لجيش الاحتلال على طول الخط».

الجنوب السوري في حسابات إسرائيل

فاطمة ياسين

وقّعت سورية وإسرائيل، بجهود دولية قادها وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر، في 31 مايو/ أيار عام 1974، ما سمّي اتفاق فك الاشتباك، أعقب حرب تشرين، ونصّ على رسم خطّين عموديين يتاخمان مرتفعات الجولان من الشمال إلى الجنوب، ويُمنع على أي قوّة من الطرفين الوجود في هذه المنطقة.. المسافة بين الخطّين متعرّجة، تضيق وتتسع كثيراً، فتبلغ في منطقة القنيطرة أكثر من سبعة كيلومترات، وتقل في منطقة الجنوب قرب نهر اليرموك إلى أقلّ من خمسمائة متر، وتوجد قوات دولية في هذه المنطقة، قوامها فقط ألف ومئتا جندي، مهمّتها مراقبة تنفيذ الاتفاق، ولا سيما الحد الشرقي، الخط ب والخط الغربي أ ولونه، من دون سوء نية من الأمم المتحدة، أزرق. كان ذلك الاتفاق علامة على فشل حرب تشرين، ورضي النظام في سورية وقتها بـ«حلّ» كيسنجر الذي يقول بقبول إسرائيل رفع العلم السوري على جزءٍ من القنيطرة، وقبول النظام بوجود خط «أزرق» تقع خلفه، من جهة إسرائيل، كل مرتفعات الجولان، لتترسّخ دلالة الخط الأزرق في العام 1981، عندما ضمّت إسرائيل مرتفعات الجولان للسيادة الإسرائيلية. حينها لم يعترف المجتمع الدولي بهذه الخطوة، ولكن الولايات المتحدة في عهد دونالد ترامب اعترفت بها، ولم يغيّر هذا القرار شكل الحدود عسكرياً، فقد بقي الوضع كما هو. وليسجل تاريخ الأمم المتحدة واحدةً من أكثر الاتفاقيات الدولية ثباتاً. فقد «احترمها» الطرفان 50 عاما، وأخيراً فكر أحد الأطراف، وهو إسرائيل، بخرقها.

تبدو إسرائيل راغبة بتغيير جغرافي أساسي في منطقة حدودها مع سورية ولبنان وغزّة، وربما الضفة الغربية أيضا. ورغم تمتّع حدودها مع سورية بأمان عمَّر طويلا، إلا أنها تريد الاستفادة من وضع سياسي دولي وعسكري محلي، لتفرض خطوطاً جديدة، فبعدما ذهبت بعيداً في حربها في غزّة، وأحرزت نقاط انتصار على حزب الله في لبنان، لدفعه بعيداً إلى ما وراء الليطاني، تريد على الجانب السوري أن تبني خطوطا دفاعية متينة داخل الحدود السورية، ما يعطيها تفوّقا جغرافياً أكبر يمنحها سيطرة واسعة على الطرق الدولية، فهي تعتبر أن سورية باتت رئة حزب الله الوحيدة القادرة على مدّه بالأوكسجين اللازم للحياة، وستقطع بنفسها الشريان بينهما، بعدما فرضت ضغطاً هائلاً على الحزب في منطقة نفوذه بلبنان، وعلى الأخص في الجنوب. وإسرائيل اليوم تجد نفسها قادرة على تنفيذ هذا التغيير من دون اعتراض دولي كبير، فرغم تعالي أصوات في الأمم المتحدة وإبداء القلق بسبب انتهاكاتها، إلا أنها قادرة على امتصاص مثل هذه الضغوط بمبرّرات الأمن وهجمات السابع من أكتوبر/ تشرين الأول. وفي ظل وصول شخصية مثل ترامب إلى البيت الأبيض يمكن أن يتحوّل التغيير الحدودي الجديد إلى أمر واقع آخر، يستفيد منه نتنياهو على حساب سورية.

لا تعكس هذه الخطة مدى ضعف النظام السوري وخوائه فقط، فهي تعكس أيضاً ضعفاً من الجانب الإيراني، الذي كان يسعى، بكل جهد، إلى وضع قدم له في الجنوب المتاخم لإسرائيل، ولكنه فشل في ذلك نتيجة طول الذراع الإسرائيليّة التي وصلت إلى العاصمة طهران نفسها. ويعكس أيضاً ضعفاً أو حتى تخلّياً من روسيا التي لديها وجود في المنطقة، فقد كانت معظم اتفاقيات النظام مع الفصائل المحلية في الجنوب برعاية روسية، والانتهاك الإسرائيلي الذي يحصل حالياً يحدُث أمام عينها. يمكن أن تكتسب التحرّكات الإسرائيلية في الجنوب السوري زخماً جديداً بوجود إدارة ترامب الذي شهدت فترته الأولى دعماً لا محدوداً، أنتج تطوّراً كبيراً في العلاقات العربية الإسرائيلية. ويمكن أن يزداد ذلك الزخم برغبة روسيا في التهدئة لتستردّ الدين على جبهات أخرى، وإيران التي أُثخنت بالجراح تحتاج وقتاً كثيراً لعلاجها، وللبحث عن ثغراتٍ تنفذ منها لتحاور ترامب، قد يكون الجنوب السوري أحدها.

بعد إعلان إسرائيل خطة الضم... النضال أو الفناء

مصطفى البرغوثي

لم يفاجئنا إعلان رئيس الحكومة الفاشية الإسرائيلية، نتنياهو، ووزير ماليته، بتسلئيل سموتريتش، نيتهم في دولة الاحتلال «فرض السيادة الإسرائيلية» على الضفة الغربية بكاملها، أي ضمّها وتهويدها، حال استلام دونالد ترامب مهامه رئيساً للولايات المتحدة، فكل المسار الإسرائيلي منذ وُقع اتفاق أوسلو عام 1993 كان يسير في هذا الاتجاه. وتضمّنت خطة صفقة القرن التي طرحها ترامب في ولايته الأولى ضمّ المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية، بما فيها مناطق واسعة مما تسمى منطقة ج. كما لم تفاجئنا تحضيرات نتنياهو العسكرية لإبقاء احتلال قطاع غزّة، فمنذ بداية حرب الإبادة الإسرائيلية في أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي، حذرنا من أن نتنياهو ينوي إطالة أمد الحرب حتى انتخاب ترامب مجدداً، وأنه سيدفع بخطط تصفية القضية والحقوق الفلسطينية بالإبادة، والاستيطان، والتطبيع والضم والتهويد. وعلى كل حال، كان مجمل سلوك الحركة الصهيونية منذ احتلال الضفة الغربية، بما فيها القدس وقطاع غزّة، يسير في اتجاه واحد، منع قيام دولة فلسطينية مستقلة، وضمٍّ وتهويدٍ تدريجي، بدأ بالقدس، ثم امتدّ إلى سائر أنحاء الضفة الغربية. ولم يكن اتفاق أوسلو، والحديث الغربي عن حل الدولتين، من دون ممارسة أي ضغط على إسرائيل لتنفيذه، سوى مماطلة في الزمن لإعطاء إسرائيل الوقت الكافي لتنفيذ توسّعها الاستيطاني، ولنسف أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية مستقلة. ولم تتورّع إسرائيل عن تمرير القوانين، الواحد تلو الآخر، بإجماع أحزابها، في الحكم والمعارضة، نحو الضم والتهويد، بما في ذلك الأوامر والأحكام العسكرية، وقانون القومية، وأخيراً قانون منع قيام دولة فلسطينية.

ولم تكن إسرائيل، كما يدّعي بعضهم، بحاجة للسابع من أكتوبر (2023) كي تقوم بذلك كله، إذ نفذته على مدار 57 عاماً، بل منذ 76 عاماً عندما ارتكبت النكبة الأولى ضد الشعب الفلسطيني. والآن مع قدوم إدارة ترامب، بعناصرها الإنجليكانية الصهيونية المتطرّفة، والتي يفوق تطرّف تصريحات بعض أركانها، مثل السفير الأميركي المرشح في إسرائيل، مايك هاكابي، ووزير الخارجية المقترح، ماركو روبيو، تصريحات نتنياهو وسموتريتش اللذيْن يعتقدان أن الظرف صار مهيأ لتنفيذ حلم الحركة الصهيونية بتهويد كل فلسطين.

تصريحات هاكابي الذي قال إنه لا وجود للفلسطينيين، وإنهم كيانٌ مخترع «لسلب أرض إسرائيل»، والذي قال إنه لا وجود للضفة الغربية، بل هي يهودا والسامرة، وإن المستعمرات غير الشرعية هي مدن وبلدات إسرائيلية، تعني شيئاً واحداً، أنه لا وجود للقانون الدولي، ولا وجود للقانون الإنساني الدولي، ولا قيمة لقرارات الأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية. وبالتالي، يعيش العالم حسب شريعة الغاب، ومن يملك القوة يستطيع أن يفعل ما يشاء.

على الصعيدين، العربي والإسلامي، لم يعد هناك مبرّر للتقاعس عن قطع كل العلاقات مع الكيان الإسرائيلي المارق، وطرد سفرائه إن وجدوا، وإلغاء كل اتفاقيات التطبيع معه، والانضواء في دعوة عالمية إلى فرض العقوبات والمقاطعة على إسرائيل، ومعاملتها كما عومل نظام الأبارتهايد والتمييز العنصري في جنوب إفريقيا. ولم يعد باستطاعة أي دولة تجاهل الحقائق، أو الهروب من الخيار الحتمي، إما الوقوف إلى جانب الفاشية التي ترتكب أبشع جرائم الحرب، أو التصدّي لها ومناصرة حق الشعب الفلسطيني في الحرية والبقاء في وطنه وتقرير المصير، ولا يوجد حل وسط بين هذين الخيارين.

تظنّ المنظومة الإسرائيلية الحاكمة المتغطرسة أنها كلية القدرة، رغم فشلها في تحقيق أهدافها في قطاع غزّة ولبنان والضفة الغربية، وهو فشلٌ تحاول تعويضه بقتل المدنيين والأطفال والنساء العزّل، وبتدمير وحشي لمقومات الحياة، وهي غير قادرة، ولن تكون قادرة، على التعلم من دروس التاريخ. وتبنّيها الخيار الصفري، أي إما كل شيء أو لا شيء، يعبّر عن العنجهية، وعن قصر النظر في الوقت نفسه، فقبل نتنياهو وحكّام إسرائيل الراهنين، ظهر طغاة كثيرون، وارتكبوا جرائم لا تُحصى، وانتهى الأمر بهم في مزبلة التاريخ، بعد أن ألحقوا بشعوبهم نفسها مآسي هائلة.

> يعيش الفلسطينيون اليوم الوضوح الأكبر في حياتهم للظروف والمهام والتحدّيات التي تواجههم

لا يمكن لأحد التقليل من حجم المعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وخصوصاً في قطاع غزّة الصامد والمجروح، ولا توجد كلمات في الدنيا يمكن أن تعبّر عن ألم ملايين الفلسطينيين الذين فقدوا أطفالهم وأحبّتهم، ولكن حكام إسرائيل ومناصريهم من أتباع الصهيونية الإنجيلية يخطئون إن ظنّوا أنهم سيكسرون إرادة الشعب الفلسطيني، أو تصميمه على نيل الحرية، خصوصاً الآن، بعد أن وُضع أمام خيارين لا ثالث لهما، النضال أو الفناء.

كل جيش غازٍ في التاريخ البشري لم ينجح، وكل حربٍ شُنّت لم تنته بالنصر، إلا بكسر إرادة الخصم، وكل حروب إسرائيل ومعاركها ضد الشعب الفلسطيني لم تنجح في تحقيق ذلك الهدف، ولن تنجح هذه المرّة. ولربما سيفاجأ العالم بالأثر الذي سيتركه نضال الشعب الفلسطيني على كل شعوب العالم، وبمدى العزلة التي ستجد إسرائيل نفسها فيها، رغم دعم الإدارات الأميركية وإسنادها. يواجه الفلسطينيون اليوم التحدّي والخطر الأكبر في تاريخهم كشعب، ولكنهم يعيشون، في الوقت نفسه، الوضوح الأكبر في حياتهم للظروف والمهام والتحدّيات التي تواجههم، بل لعلهم يحظون اليوم بالفرصة التاريخية الأكبر لخلاصهم.

(أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية)

في تأثير فوز ترامب على الملف السوري

عمر كوش

تابعت أوساط السوريين باهتمام سباق الانتخابات الرئاسية الأميركية، الذي أفضى إلى فوز دونالد ترامب مجدّداً، ما أثار تكهنات بشأن ما يمكن أن يفعله ترامب حيال الوضع في سورية، استناداً إلى مواقفه خلال فترة رئاسته الأولى، ومقارنة بمواقف إدارة الرئيس جو بايدن، التي لم تولِ اهتماماً يذكر بالحل السياسي للقضية السورية، وحصرت سياستها بالجانب الإنساني ومنع عودة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وأبدت معارضة للتطبيع مع نظام الأسد، لكنها وراء الكواليس خفّفت الضغوط عليه. وكشفت أخيراً تقارير وسائل إعلام أميركية عن تنسيق بين الإدارة الأميركية وإسرائيل، يهدف إلى التعاون مع نظام الأسد لتحجيم النفوذ الإيراني في سورية.

تجد تكهنات السوريين مبرّراتها وحيثياتها في التأثير البالغ الذي يمكن أن يمارسه «ترامب الثاني» في القضية السورية، بوصفه رئيس الولايات المتحدة، القوة الأعظم. لذلك أطلقوا العنان لتصوراتهم من أجل استشراف التغيرات والتحولات المحتملة في السياسة الأميركية تجاهها، على الرغم من أنه يصعب التكهن بالسياسات والمواقف التي يمكن أن يتخذها ترامب في أثناء رئاسته الثانية، بالنظر إلى اختلاف الظروف بين الفترتين، ووجود بعض الشخصيات التي تحابي نظام الأسد، مثل عضو الكونغرس السابق تولسي غابارد، التي زارت دمشق في عام 2017. ومع ذلك، رحبت أوساط المعارضة «الرسمية» بفوز ترامب، لأنها تبني مواقفها على أن المسؤولين الجمهوريين كانوا على الدوام أشد حزماً حيال نظام الأسد من نظرائهم الديمقراطيين، ومن ثم، لا تخفي أوساط من المعارضة انحيازها إلى سياسات الحزب الجمهوري، وإلى الرئيس ترامب بشكل خاص، على خلفية المقارنة بين تعامله مع النظام السوري وتعامل الرئيس جو بايدن وقبله باراك أوباما معه، وتنظر بإيجابية إلى مواقف اتخذها خلال ولايته الرئاسية الأولى بشأن سورية، ومنها وصفه بشّار الأسد بـ «الحيوان»، وتوجيهه ضربة صاروخية على مطار الشعيرات العسكري في 7 إبريل/ نيسان 2017 رداً على مجزرة بالسلاح الكيميائي التي ارتكبها النظام على مدينة خان شيخون، ومصادقته على قانون قيصر الذي يفرض عقوبات على النظام السوري، بعدما وافق عليه مجلسا النواب والشيوخ في الكونغرس، ثم أصبح قانوناً نافذ المفعول في ديسمبر/ كانون الأول 2019. يذهب عديدون من السوريين إلى التساؤل عن مصير القوات الأميركية في سورية، وعمّا إذا كان ترامب سيعيد طرح موضوع انسحاب القوات الأميركية من سورية، ويضعه على جدول أعماله، إضافة إلى التساؤل عن موقف المؤسّسات الأميركية حيال هذا الموضوع، وهذه ضغطت في السابق من أجل الحفاظ على الوجود العسكري الأميركي إلى حين إنهاء الوجود الإيراني فيها، ومنحت إسرائيل الدعم من أجل الدفع بذلك. ولعل الانسحاب الأميركي من سورية يلبي رغبة أبداها ترامب الأول في فترة رئاسته السابقة، وتهدف إلى الخروج من «الحروب السخيفة التي لا نهاية لها في سورية»، في إطار رؤيته بالانسحاب الكامل من المنطقة.

قد يكون ترامب الثاني أكثر تحرّراً من الضغوط التي كان يواجهها في فترته السابقة، وبما يمكّنه من تنفيذ ما يراه مناسباً، والانسحاب من العراق وسورية هذه المرّة.

غير أن أوساطاً سورية أخرى تشكك في فائدة ما ستكون عليه سياسة الرئيس ترامب حيال القضية السورية، انطلاقاً من أن كل ما قام به من مواقف في فترة رئاسته الأولى كان يصب في مجال استثماره الشخصي، وبُنيت على الاستعراض والتشاوف، بدءاً من الحرب على الإرهاب، التي أعلن فيها النصر النهائي على تنظيم داعش، في حين أن خلايا التنظيم الإرهابي ما تزال في البادية السورية وغيرها، وصولاً إلى سعيه إلى إنهاء الوجود الإيراني في سورية الذي لم تأت أكله. أما مواقف النظام ومؤيديه فتتمحور حول الاطمئنان إلى أن النظام باق في السلطة، مهما اختلفت الإدارات الأميركية وتعاقبت، بحسب ما أثبتت التجربة. من المبكر الحديث عن سياسة ترامب الثاني حيال الملفّ السوري وملفات المنطقة، وفي انتظار اتضاحها، فإن الجميع في حالة ترقّب ما ستحمله ولايته، خصوصاً في ظل الحروب المستعرة في المنطقة، وقد وعد في حملته الانتخابية بالعمل ليس فقط على إنهائها، بل إنهاء جميع الحروب في العالم، ومن ثم، يطرح السؤال عن الثمن المقابل، ومن المستفيد؟ لكن، الأهم من ذلك كله كيفية توظيف الهيئات الممثلة للسوريين المتغيرات، إذ عليها القيام بالعمل اللازم، بصرف النظر عن السياسة التي ستتعامل بها إدارة ترامب الثاني مع الملف السوري.

> تخفي تكهنات السوريين بشأن مواقف ترامب الثاني أماني كثيرة، بسبب انسداد الأفق السياسي، وتبعات استمرار أوضاعهم الكارثية

تخفي تكهنات السوريين بشأن مواقف ترامب الثاني أماني كثيرة، بسبب انسداد الأفق السياسي، وتبعات استمرار أوضاعهم الكارثية، وخيبات الأمل التي أصيبوا بها، والإحساس بالعجز، والتعويل على الآخرين. لكن ذلك كله لن يؤثر في التوجّهات الأميركية، التي تُرسم وفقاً لحسابات أميركية قبل أي شيء، خاصة أن القضية السورية لا تمثل أولوية للسياسة الخارجية الأميركية، التي يحدّدها الرئيس آخذاً في الاعتبار جملة اعتبارات وعوامل، في مقدّمتها المصالح الأميركية ومصالح داعميه، خاصة أصحاب الشركات الكبرى، ومجموعات الضغط المؤثرة على صانع القرار.

(كاتب سوري في إسطنبول)

هل يكفي خطاب المواطنة لمواجهة خطاب العقائد؟

حسان الأسود

مشروعان متوحشان يتخاطفان المنطقة العربية، يقوم كل منهما على مبدأ التوسّع في المحيط الرخو المجاور، ويشتركان كلاهما في بناء تصورهما لتسويقه داخلياً ضمن السردية المعلنة لجمهورهما على أساس أيديولوجي ديني، بينما يصدّر كل منهما للعالم الخارجي خطاباً ديمقراطياً وكلٌّ بحسب مفهومه للديمقراطية. يقوم المشروع الإسرائيلي على وعد توراتي بأن تكون الدولة المنشودة من الفرات إلى النيل، ويتم تجييش العناصر الغيبية واستحضار الموروث الديني لتُضفي عليه مَسحةً مطلقةً غير قابلةٍ للجدال أو الدحض. هذا الكيانُ الذي نشأ على يد عَلمانيين يتبنون مبدأ فصل الدين عن مؤسسات الحكم، وعلى يد ملحدين لا يؤمنون بالله ولا بالأديان أو العقائد الدينية، يسنّ قوانينَ تحمي الحريديم (اليهود المتدينين) من الخدمة العسكرية، ويعمل، في الوقت نفسه، على استيراد الميثولوجيا والأساطير والعقائد اليهودية ليبرر مشروعه الراهن في قضم، ليس ما تبقى من الضفة وغزّة فحسب، بل للتوسع إلى مناطق أبعد وصولاً إلى أرض الميعاد الخرافية. قد لا يكون في المقدور احتلال كل هذه المساحات وإدارتها كما يتم الآن في أراضي فلسطين، لكن يبدو الأمر بمثابة تهويلٍ بالاحتلال المباشر لتقبل دول المنطقة وشعوبها ما هو أدنى درجة، أي لتقبل مشاريع الشرق الأوسط الجديد الذي أعلنه قادة إسرائيل مراراً خلال الأشهر الماضية بما توفر لهم من فائض قوّة معروفة أسبابه.

أما المشروع الإيراني، فإنّه يستحضر التراث الشيعي ليسدد سهامه باتجاه فريسته التي يرى أوجه الضعف البائنة عليها. يستدعي فكرُ الثورة الإسلامية الإيرانية تراثًا من الانقسام بدأ بين العرب أنفسهم، ثم انتقل ليكون بين الإيرانيين وأبناء عمومتهم الترك عند تأسيس الدولة الصفوية معادلاً مقابل للدولة العثمانية.

يستخدم المشروع الإسرائيلي كل أسباب العنف، بدأ بذلك في مراحل مبكرة أثناء الانتداب البريطاني، ثم بدأ يطوّع كل القوى الغربية الأوروبية والأميركية لصالحه، فكان العنف الممارس منه محمياً بالفيتو على صعيد القانون الدولي حتى باتت إسرائيل كياناً خارج أي حساب، بل هي تتجرّأ حتى على الأمم المتحدة ومؤسساتها، بل على دول دائمة العضوية في مجلس الأمن مثل فرنسا، وتهينها وتهين أيّاً كان يتجرّأ على انتقادها. والآن باتت جرائمها في غزّة محلّ حماية سياسية وقانونية ليس من أميركا فقط، بل من أغلب دول أوروبا، وأحد أبرز تعبيرات ذلك أن تهبّ ألمانيا للدفاع عنها أمام محكمة العدل الدولية ضد جنوب أفريقيا في دعوى الإبادة الجماعية، يا للمفارقة العجيبة!

يستخدم نظام الحكم في إيران أيضاً العنف المفرط ضدّ الأفراد والجماعات داخل حدود إيران للحفاظ على السلطة والسيطرة على مقاليد الحكم، ويمارس عنفاً أشدّ تجاه المجتمعات التي استباحتها مليشياته، لقد تمّ إفراغ مدن العراق الكبرى، ومثلها مدن سورية من أهلها العرب السنّة بحجّة داعش، وسبق أن تمّ تهجير المسيحيين العراقيين من كلدان وآشوريين بحجج مختلفة. كذلك تمّ القبض على رقبة لبنان بكل طوائفه بتسليط ميليشيا حزب الله وإطلاق يدها فيه، والأمر نفسه يجري في اليمن. مدنٌ بأكملها مسحت عن وجه الأرض في سورية، وسكّانُ مدن أخرى لم يبق منهم أحد فيها، وهذا هو تماماً ما تفعله إسرائيل في غزّة.

يستخدم المشروعان خطاباً عفناً من مجاهل الغيب والتاريخ، وكلّ واحد منهما يعرف أنّ هذا النهج سيؤدي في النتيجة إلى نشوء خطاب مقابل، بل إلى تقوية الخطاب المقابل الموجود أصلاً والذي يحيل الصراع بدوره إلى حروب وجودٍ أسبابها دينية أو طائفية. فهل يقوى الخطاب الوطني الديمقراطي الليبرالي على مواجهة هذه الخطابات الدينية والطائفية؟ هل يمكن لخطاب العقلانية الأعزل مثل «نبيّ تروتسكي» من كل سلاح وعتاد عدا الكلمة أن يقاوم جيوشاً وأنظمة مدجّجة حتى أسنانها بكل ما هو فتّاك؟ وكيف السبيل إلى خلق واقع ديمقراطي ليبرالي ما دام الديمقراطيون من الرجال والنساء أقليّة مسحوقة في كل هذه البلدان الخاوية على عروشها، وهل يبدأ الفعلُ من الكلام والمبادئ والقيم، أم من السلطة التي تتحكم في الأرض وترسم الحدود وتضع القوانين والأنظمة وتطبقها وتحتكر العنف أو توزّعه بما يؤدي في النتيجة إلى شرعنة عنفها؟ هل تبدأ دولة المواطنة من خطاب تتبناه أقليّة سياسية منفيّة خارج حدودُ الوطن أو داخل أسوار سلطات الأمر الواقع فيه وداخل سجونها؟ وهل يمكن لاتحاد هذه القوى والشخصيات الديمقراطية أن توجِد واقعاً من المتخيّل والمأمول؟ وبعيداً عن الشعارات والبيانات المُستهلكة، هل في مصلحة أيٍّ من دول الإقليم أو العالم إيجاد أنظمة ديمقراطية ليبرالية في لبنان أو سورية أو العراق أو اليمن... وهلمّ جرّاً من بلاد العُرب أوطاني؟

> هل تبدأ دولة المواطنة من خطاب تتبناه أقليّة سياسية منفيّة خارج حدود الوطن أو داخل أسوار سلطات الأمر الواقع فيه وداخل سجونها؟

هذه وغيرها الكثيرُ، أسئلة لا تحتاج إلى إجابات فقط، بل تحتاج إلى أفعال يمكن أن تبدأ من الأفراد الذين يمتلكون بعض رفاهية العيش في بلدانٍ لا تقبض على أفكارهم واعتقاداتهم، وتسمح لهم بالتجمّع والعمل في أطر احترام قوانينها. ويمكن أن تبدأ أيضاً من تجمّع هؤلاء الأفراد في كياناتٍ ناشئة فعلاً أو يتمّ إنشاؤها في بلدان كهذه، لتقوم بدورها بخلق واقع مؤثر فيها، كأن تشكّل كتلاً وازنة في الانتخابات، مما يستدعي انتباه السياسيين والأحزاب إليها، ومن ثم يبدأ فرض مصالح بلدانهم الأصلية باعتبارها قيماً معتبرة مؤثرة في هذه الدول كما حصل من خلال تأثير أصوات العرب والمسلمين في الانتخابات الأميركية الأخيرة. في ألمانيا مثلاً، ثمّة ما يزيد على مليون سوري، وهؤلاء في غضون سنوات قليلة سيكون لجزء وازنٍ منهم ثقلٌ انتخابي، ومن هنا يمكن البدء بمحاولات مهما كانت خجولة، لكنها قد تؤتي ثمارها لاحقاً ما دامت ستُزرع في أراضٍ خصبة لا في صحراء بور. وللحقيقة، التجربةُ قائمة فعلاً وثمّة من يدركها ويعمل عليها، لكن الوقت هو الحكم، فهل يمهلنا لنرى ما نرجوه؟

(كاتب سوري في برلين)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads